

٢١٥/٣٩ - التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٤٨/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٦٠/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ اللذين رجت فيهما ، في جملة أمور ، من الأمين العام العمل على تعزيز التعاون بين أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي ، وحثت على تكثيف الاتصالات بغية التعجيل بتحقيق الأهداف المتوخاة في القرار ٢٤٨/٣٧ .

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي (١٥٩) .

وإذ تلاحظ أن أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة تحرز تقدماً في سبيل وضع برامج للتعاون مع المؤتمر .

١ - تحييط علماً بتقرير الأمين العام (١٥٩) ، فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٣٧ ؛

٢ - تشني على أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة التي أقامت بالفعل اتصالات ملموسة مع مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الأفريقي ؛

٣ - ترجو من الأمين العام أن يواصل ، بالتشاور مع الأمين التنفيذي للمؤتمر ، الاتصالات الرامية إلى تعزيز وتنسيق التعاون بين المؤتمر والأمم المتحدة ؛

٤ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٢١٦/٣٩ - الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تسلّم بأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية جزء لا يتجزأ من الجهود المبذولة من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، على ألا يستعاض به عن التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أو يصبح بديلاً لهذا التعاون ، وبأن

للتجارة والتنمية ١٦١ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ (١٥٧) ؛

٥ - تحييط علماً بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٢٩٧ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ (١٥٨) ، المتعلق بمواصلة العمل في مجال العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وجميع التدفقات التجارية الناجمة عنها ؛

٦ - ترحب بمقرر مجلس التجارة والتنمية ٣٠١ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ (١٥٨) الذي رجا فيه المجلس من اللجنة المؤقتة أن تقدم تقريراً إليه في دورته الثلاثين بغية اتخاذ مقرر بعقد دورة وزارية في خريف عام ١٩٨٥ ، وأن تقوم ، تحقيقاً لهذه الغاية ، بدعوة جميع الحكومات إلى بذل جهود لضمان أن تكون المشاورات ناجحة النتيجة ؛

٧ - تعرب عن قلقها إزاء الحالة الراهنة لأسواق السلع الأساسية ، وتحث جميع الحكومات على الإسراع بتنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية عن طريق جملة منها ، اتخاذ قرارات إيجابية وبناءة في دورات لجنة السلع الأساسية التي ستعقد في عام ١٩٨٥ ، وفي الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة لمجلس التجارة والتنمية ؛

٨ - تؤكد من جديد أهمية الصندوق المشترك للسلع الأساسية ، وتحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق على الاتفاق المنشئ للصندوق على القيام بذلك دون مزيد من الإبطاء حتى يدخل الصندوق المشترك مرحلة التشغيل ؛

٩ - تطلب إلى جميع البلدان أن تبذل كل جهد لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي عن طريق اعتماد وتنفيذ التدابير اللازمة لإحياء العملية الإنمائية في البلدان النامية ومعالجة المشاكل الهيكلية في الاقتصاد العالمي ، وتعيد تأكيد الدور الهام المستمر الذي يقوم به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في هذا الصدد ؛

١٠ - ترجو من مجلس التجارة والتنمية وهيئات الفرعية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية اتخاذ الإجراءات الضرورية المناسبة بشأن القرارات والمقررات التي اعتمدها المؤتمر في دورته السادسة .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

(١٥٧) انظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات ( منسورات الأمم المتحدة ، رقم البيع A/39/II/D.8 ) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

(١٥٨) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/39/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني - با .

البلدان النامية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية وأن يدرجوا في تقاريرهم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقييماً للتقدم المحرز في هذا الصدد؛

٦ - ترجو من الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالنظر إلى الدور الأساسي الذي يضطلع به المؤتمر في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، أن يواصل تكثيف الأنشطة في هذا المجال وفقاً لولاية المؤتمر؛

٧ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين.

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٢١٧/٣٩ - برنامج عمل سنتين للجنة الثانية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقرها ٤٢٩/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، الذي قرّرت فيه أن تعتمد، اعتباراً من دورتها الأربعين، برنامج عمل سنتين للجنة الثانية، بصرف النظر عن المناقشة العامة للجنة،

وإذ تحيط علماً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٢/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٤، الذي زكى فيه، نظر الجمعية العامة، عدداً من الاقتراحات المتصلة ببرنامج عمل السنتين للجنة الثانية، والواردة في مرفق ذلك المقرر،

١ - تقرّر أن تقوم اللجنة الثانية، عند وضع برنامج عمل سنتين لها، بما يلي:

(أ) أن تسعى إلى اعتماد دورة زمنية مدتها سنتان للنظر في التقارير المقدمة إليها، باستثناء التقارير التي يتعين بصورة محددة أن تنظر فيها سنوياً، أو مرة كل ثلاث سنوات أو أكثر، أو على أساس كل حالة بعينها؛

(ب) أن تنظر في جميع تقارير الهيئات الحكومية الدولية الدائمة على أساس مرة كل سنتين، باستثناء تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس التجارة والتنمية، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ج) أن تنظر، من حيث المبدأ، في جميع التقارير المتكررة للأمانة العامة على أساس مرة كل سنتين، باستثناء تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية؛

برنامج عمل كاراكاس<sup>(١٦٠)</sup>، الذي اعتمده المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المعقود في كاراكاس في الفترة من ١٣ إلى ١٩ أيار/مايو ١٩٨١، يوفر الإطار الأساسي لأنشطة وترتيبات محددة في ميدان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية،

وإذ تضع في اعتبارها مختلف القرارات التي اتخذت داخل منظومة الأمم المتحدة دعماً للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وتدعو إلى اتخاذ التدابير المناسبة بشأنها،

وإذ تتطلع إلى التحليل البرنامجي الشامل لجميع المنظمات بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الذي ستقوم به لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الخامسة والعشرين، وإلى الاستعراض البرنامجي الشامل لجميع المنظمات لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في الموضوع ذاته، الذي سيجرى في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٩٨٥،

١ - تحث أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم وفقاً لولاياتها بتوفير وتكثيف الدعم والمساعدة المقدمين للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لبرنامج عمل كاراكاس؛

٢ - تحث الأمين العام على أن يقوم، مع المراعاة الواجبة للنتائج التي سيفضي إليها التحليل البرنامجي الجاري حالياً والشامل لجميع المنظمات، بإيلاء اهتمام دقيق للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عند إعداد مقترحاته للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧، وأن يضمّن تقاريره المقبلة عن أداء الميزانية البرنامجية معلومات محددة عن تنفيذ الأنشطة الموضوعية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية؛

٣ - ترجو من الأمين العام، بالتشاور مع الرؤساء التنفيذيين لهيئات منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها، والوكالات المتخصصة، أن يبقي الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية قيد الاستعراض الدوري في الجهاز القائم المشترك بين الوكالات؛

٤ - توصي بأن تضم الوثائق التي يجري إعدادها للاستعراض البرنامجي الشامل لجميع المنظمات للخطط المتوسطة الأجل في مجال التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وللتحليل البرنامجي الشامل لجميع المنظمات في تقرير واحد لضمان اتباع نهج متكامل في هذا المجال؛

٥ - ترجو من الأمراء التنفيذيين للجان الإقليمية أن يواصلوا تكثيف أنشطتهم لدعم التعاون الاقتصادي فيما بين